عـــــدم الاستـــــقرار السياسي وأثـــــره على المـــوارد العـــامة لـلـــــــدولة: السودان نموذجاً (1989- منتصف 2019م)

Political Instability and its Impact on the Public Resources of the State: A Model of Sudan (1989-Mid of 2019)

أ.م.د. عمر الله جابو عمر مصطفى
Omergabo78@sabfs.edu.sd
اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

تاريخ استلام البحث 28/ 5 /2020 تاريخ قبول النشر 20 /8/ 2020 تاريخ النشر 9 / 12/2020

المستخلص

هدف البحث الي توضيح أثر عدم الاستقرار السياسي علي الموارد العامة للدولة في السودان خلال الفترة (1989- منتصف 2019م). تم استخدام كل من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. تم تجميع البيانات من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والدراسات السابقة. توصلت النتائج الي ان عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على الاستخدام الامثل للموارد العامة. ايضاً انفصال الجنوب في العام 2011م ادي لتدهور أداء الاقتصاد السوداني. توصي الدراسة بضرورة تعزيز مؤشرات الاستقرار السياسي من خلال التوزيع العادل للموارد العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: *السودان، عدم الاستقرار السياسي، الموارد العامة للدولة.*

Abstract:

The study aimed to clarify the impact of political instability on the public resources of the state in Sudan during the period (1989-mid of 2019). The historical and descriptive analytical approaches were used. Central Bank of Sudan annual reports and previous studies data were collected. The results found that political instability negatively affect the efficient uses of public resources. Also secession of South Sudan in the year 2011 led to deterioration the performance of the Sudan economy. The study recommends that there is need to enhancing the indicators of political stability through equitable distribution of public resources to achieve the economic and social development.

Key words: *Sudan; Political Instability; Public Resources of the State.*
JEL Classification: D74, E32, E62, H50, H6, P26.

1. المقدمة:

السودان دولة افريقية عربية (افروعربية) تقع في شمال شرق أفريقيا تحدها من الشرق إثيوبيا وإريتريا ومن الشمال مصر وليبيا ومن الغرب تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان كنتاج للحرب الأهلية التي ادت للانفصال في عام 2011م (Collins, 2008:219). المتابع للساحة السياسية يلاحظ ان كثير من الدول التي تواجه ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تقوم بتوجيه قدر من مواردها الاقتصادية للوصول الي الاستقرار السياسي، فالدول التي تتعمق لديها فلسفة ان الاستقرار السياسي يأتي بتدعيم القوات المسلحة وفرض السطوة الامنية تعاني من ارتفاع الانفاق العسكري نتيجة السعي وراء شراء وامتلاك المعدات العسكرية والصرف اللامحدود على الامن والدفاع مما يؤدي لانخفاض الانفاق التنموي وتراجع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأثير سلباً على اداء الاقتصاد الكلي.

1.1مشكلة البحث:

يعتبر عدم الاستقرار السياسي في السودان سبباً مزمناً ورئيسياً في اهدار وسوء ادارة الموارد العامة للدولة حيث يتم التوسع في الصرف على الامن والدفاع واستيراد المعدات العسكرية بغرض استخدامها لإعادة الاستقرار بالقوة الجبرية والتي تقود الي المزيد من عدم الاستقرار السياسي مما ينعكس سلباً على الانفاق التنموي وينتهي الامر الي تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدهور الاداء الاقتصادي، عليه تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

- ما هي أسباب عدم الاستقرار السياسي في السودان؟
- كيف أثر عدم الاستقرار السياسي علي موارد الدولة ومن ثم على الاقتصاد السوداني؟
- كيف اثرت السياسات الاقتصادية على الاوضاع السياسية؟
- ايهما أكثر نجاحاً في السودان هل النظم العسكرية ام المدنية؟

1.2أهمية البحث:

يعتبر السودان من الدول التي تميزت بعدم الاستقرار السياسي الداخلي فمنذ استقلاله في 1956م والبلاد تتمرجح بين الحكم العسكري الانقلابي والمدني الديمقراطي وهذا التمرجح كان يدخل الدولة بين الحين والاخر في دورات متتالية في اقتصاديات السلم والحرب مما أسهم في سوء التصرف في الموارد العامة للدولة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تتمثل اهمية الدراسة في توضيح الاثار السالبة لعدم الاستقرار السياسي علي الموارد العامة للدولة ومن ثم على الاقتصاد السوداني.

1.3أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة اساسية الي توضيح أثر عدم الاستقرار السياسي علي الموارد العامة للدولة في السودان خلال الفترة (1989- منتصف 2019م) بالإضافة الي تحقيق الاهداف الفرعية الاتية:

- توضيح مفهوم عدم الاستقرار السياسي ومؤشرات قياسه.
- التعريف بجذور واسباب عدم الاستقرار السياسي في السودان.
- سرد تطور نظم الحُكم في السودان منذ الاستقلال 1956م الي سقوط نظام الانقاذ 2019م.
- الكشف عن مخاطر عدم الاستقرار السياسي وتحليل الاثر السلبي لانفصال الجنوب على الاقتصاد السوداني وذلك لتلافي السلبيات وتقويم السياسات المتبعة حالياً.

1.4 فرضيات البحث:

يسعي البحث الي اختبار الفرضيات الاتية:

- عدم الاستقرار السياسي ساهم في تبديد الموارد العامة للدولة في السودان.
- يعتبر انفصال الجنوب سبباً رئيسياً في تدهور اداء الاقتصاد السوداني.
- الانفاق على التنمية يتأثر سلباً بعدم الموازنة العامة للدولة.
- النظم العسكرية تهتم بالإنفاق العسكري وتهمل الانفاق التنموي فيؤدي لعدم الاستقرار السياسي.

1.5منهجية البحث:

يعتمد البحث في اختبار الفرضيات على كل المنهج التاريخي حيث ان جزئية من البحث تم افرادها لتقديم خلفية عن أسباب الصراع السياسي ونظم الحكم المختلفة في السودان كما ان المنهج الوصفي التحليلي استخدم لتحليل البيانات المجمعة للوصول الي مدي صحة الفرضيات.

1.6مصادر البيانات:

تم تجميع البيانات الثانوية من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي بالإضافة الي الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بالبحث.

2. الإطار النظري للبحث:

2.1مفهوم عدم الاستقرار السياسي:

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أكثر الظواهر السياسية شيوعاً في الدول النامية. والواقع أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً. فقد يضيقه البعض ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر النظام الحاكم، وقد يوسعه البعض الآخر ليشمل عدم الاستقرار النظامي، بمعنى التحولات السريعة في الإطار النظامي للدولة من شكل معين إلى نقيضه: من الملكية إلى الجمهورية، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري. وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليعانق الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال شغب ومظاهرات واضطرابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية وحركات انفصالية (معوض،1983 :1). الاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب؛ لأنه يُوفِّر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات (الشاهر، 2018 :5).

2.2مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

إن دراسة مؤشرات عدم الاستقرار السياسي هي كغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية ذات صعوبة كبيرة في تحديد مقياس موحد وجامع لها، إلا إن معظم الدراسات تكاد تجمع على أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي تتمثل في وجود صراع سياسي على السلطة بين طرفي العملية السياسية(السلطة والمعارضة) حيث تسعى الأولى للبقاء والمحافظة على وجودها في السلطة لأكبر فترة زمنية ممكنة، بينما تسعى الثانية لإزالتها والإحلال محلها(صالح،2019 :15).وهذا ما يعني أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي هي وجود صراع بين السلطة والمعارضة يستخدم من خلاله العنف بشقية الرسمي(عنف السلطة) وغير الرسمي(العنف الشعبي) هنالك العديد من المؤشرات و المقاييس المتشعبة المتداخلة التي تستخدم للحكم و الاستدلال علي مدي تحقق الاستقرار السياسي لأي دولة يمكن تلخيصها في الاتي:

أ. نمط انتقال السلطة في الدولة:

المقصود بانتقال السلطة كيفية تغيير رئيس الدولة وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي (سليمان، 2009 :1)

ب. ثانياً غياب المؤسساتية:

المؤسساتية تعني أن صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه آليات متفق عليها تأخذ بنظام الفصل بين السلطات واحترام سلطة القانون والبعد عن شخصنة عملية صناعة القرار، فكلما اقترب نظام الحكم من المؤسساتية، كان هذا

مؤشراً للاستقرار السياسي ولو لم يكن ديمقراطياً وكلما بعد عنها اقترب من الاسباب التي تؤدي للنزاع والذي بدوره يؤدي الي عدم الاستقرار السياسي الداخلي وربما الخارجي ايضاً (سليمان، 2009: 1).

ج. عدم شرعية النظام السياسي:

هناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية فهي تضم جوانب قانونية وسياسية ودينية واهمها الاتجاه السياسي الذي يعرفها بانها "تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية" فشرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي وهو بدوره من دلائل الشرعية السياسية (الصفار،2008 :244).

د.ضعف النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

ضعف النظام السياسي من المؤشرات الهامة لحدوث عدم الاستقرار السياسي لأن النظام تقع عليه مسؤوليات – لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة– كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظم القوية مما يعد سبباً لفتح المجال أمام عدم استقرار سياسي وولادة نظام جديد على أسس جديدة (الجابري، 1994: 211).

هـ. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

ان بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة يعد مؤشراً للاستقرار السياسي شريطة أن يقترن ذلك برضا الشعب كما يعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية والسياسة في الدولة أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، ايضاً حدوث التقلبات في نظام الحكم بشكل كبير دون ان يستوفي النظام مدته القانونية المعترف بها والمنصوص عليها دستورياً والتي تتراوح في معظم الدول بين أربعة إلى سبعة سنوات وعليه فإن أي حكومة تقل مدتها عن القانونية فهذا يعتبر مؤشر لعدم الاستقرار السياسي (الشاهر،2019: 2).

و. عدم الاستقرار البرلماني:

يعتبر البرلمان السلطة التشريعية في الدولة وهي السلطة المعنية بسن القوانين والقيام بالرقابة على اداء السلطة التنفيذية وتأتي أهميته من ان أعضائه منتخبون مباشرة من الشعب وبالتالي يعتبر ممثلاً له ويمارس سلطته. معظم الدساتير الديمقراطية تعتبر الشعب مصدر السلطة ويعتبر البرلمان صوت الشعب في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسية، برلمانية، مختلطة) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

- استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.
- حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية او تمرد اعضاء البرلمان (المعهد الديمقراطي الوطني، 2006: 3)

ز.تدني الديمقراطية وانعدام المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شريعة السلطة السياسية. يستنتج من ذلك ان الاستقرار السياسي يقاس بمدي قدرة النظام السياسي في الدولة على القيام

بوظائفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومدي الاستجابة لمطالب الجماهير والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة به على نحو يكسبه الشرعية السياسية اللازمة لاستمراره ويحول دون تعرضه لأية اعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية المنصوص عليها في الدستور (شبلي و دوهان، 2019: 109).

ح. وجود العنف وتزايد وتيرة الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

يرى البعض أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من عدم الاستقرار السياسي والبعض الآخر يري أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع يظل العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي حيث يعرف العنف السياسي "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية." لذلك فان اختفاء العنف السياسي من المؤشرات الهامة على ظاهرة الاستقرار السياسي أما الحركات الانفصالية والتمرد والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع، كما ان زيادة مؤشر العنف السياسي من أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي وعندما يزداد هذا المؤشر بشكل كبير فإن الدولة تسير نحو عدم الاستقرار السياسي وتتوقف درجة العنف السياسي على ثلاثة عوامل تتمثل في الاتي:

- مجال العنف ويقصد به درجة المشاركة في العنف السياسي داخلا الدولة.
- حِدة العنف ويقصد به التلف والتخريب الناتج عن أعمال العنف.
- استمرارية العنف ويقصد به الزمن الذي تستغرقه عمليات العنف السياسي (ناجي، 2008: 3)

ط. تجزء الوحدة الوطنية:

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية حيث تبرز المشكلة من الطريقة التي تتعامل بها النخب الحاكمة مع هذه التعددية و يتم التميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات.إن النموذج الأول غالباً ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو حكم ذاتي أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين الوحدة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية (الفطيسي، 2015: 63).

ي. فشل السياسات الاقتصادية:

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه من اهم مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات فعندما يكون النظام السياسي مستقراً فإنه يوجه سياساته الاقتصادية الكلية (النقدية، المالية، الخارجية، التشغيل والاجور) نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذه السياسات التنموية ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد في المجتمع وتخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي لذلك يتحقق الاستقرار السياسي عندما تنجح السياسيات الاقتصادية و عليه فان الاستقرار السياسي منوط بمدي نجاح السياسات الاقتصادية الكلية في تلبية متطلبات الحياة الكريمة للمواطن، فالأنفاق الحكومي التنموي من خلال السياسة المالية يلعب دوراً هاماً في الاستقرار الكلي (عبد القادر و محمد، 2017 :183).

ك. انخفاض كفاءة النظام السياسي في الاستجابة للمتطلبات الداخلية والخارجية:

كلما كان النظام الحاكم مرناً في التعامل من الضغوط الداخلية والخارجية وفاعلاً في استخدام موارده المتاحة سواء كانت كمية (تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، خدمات بلدية...إلخ) أو معيارية (حرية، سلام، عدالة، مساواة، مشاركة سياسية...إلخ) كلما كان ذلك أدعى لاستقراره، حتى ولو لم يكن ديمقراطياً (الشاهر،2018: 7).

ل. تزايد ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي ترتبط بالوضع الأمني والاقتصادي وتعد أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي وعليه فظاهرة الهجرة تعد من أوضح صور عدم الاستقرار السياسي وكذلك الاقتصادي فالفرد يهاجر اما للحصول على الأمان والطمأنينة وامل لتحسين وضعه الاقتصادي او للسببين معاً. فالاستقرار السياسي والاقتصادي يؤدي للحد من ظاهرة الهجرة ولا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الاحترازية وإنما ببناء حياة سياسية واقتصادية حقيقية تتنافس فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية وديمقراطية (محفوظ، 2006 :1).

3. الدراسات السابقة:

3.1 Daniel و Jerrold (1999):

درسا اسباب الاستقرار السياسي في دول الخليج الملكية وفقا لمؤشر غياب العنف السياسي الذي تتمتع به تلك الدول مقارنة بالمستويات العالية من الصراعات الاقليمية في الدول الاخرى بالمنطقة. الدراسة تحلل الاسباب التي جعلت دول الخليج تواجه التحديات الداخلية من خلال سياسات حكومية تسمح لهم بالبقاء في الحكم والتمتع بالاستقرار الداخلي. وفى هذا السياق تجيب الدراسة على تساؤلات رئيسية أهمها: لماذا لا يظهر الصراع السياسي الا نادرا في مجتمعات الخليج، وما الاستراتيجيات التي اتبعتها الانظمة الخليجية الحاكمة لمواجهة ذلك؟ وكيف تترجم السياسات في إطار الممارسات العملية؟

3.2 السرحان (2003):

ناقش أثر عدم الاستقرار السياسي علي مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد العام 2003م. اهم نتائج الدراسة ان الوضع السياسي والوضع الاقتصادي شديدا الترابط في اي بلد، فالوضع الاقتصادي يؤثر تأثيراً كبيراً في الوضع السياسي بالتالي يؤثر علي البدائل التي يفكر فيها صانع القرار السياسي من خلال الخيارات المطروحة امامه، والعكس صحيح فالقرار الاقتصادي ومن ثم الوضع الاقتصادي شديد الترابط بالوضع السياسي فعندما تكون الاوضاع السياسية غير مستقرة ويعاني البلد من عدم استقرار سياسي فهذا له اثر كبير في الوضع الاقتصادي للدولة مما ينعكس سلبا على التنمية البشرية .

3.3 فوكة (2008):

اهتمت الدراسة بمشكلة الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودورهما في تحقيق التنمية. توصلت الدراسة الي وجود علاقة سببية بينهما تؤدي لتحقيق التنمية من خلال الإجابة على التساؤلات الاتية: الي أي مدي يمكن للحكم الراشد تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية؟

3.4 الحسيني (2010):

هدفت الدراسة الى معرفة مدى قدرة القيادة السياسية في السودان على تسوية الصراع السياسي وخاصة مشكلة جنوب السودان. توصلت الدراسة الي القيادة السياسة في بذلت مجهودات كبيرة لحل النزاع في جنوب السودان ولكن نسبة لاختلاف اتجاهات الفرد الاجتماعية والسلوكية قد تشعبت مشكلة الجنوب مما ادي لانفصاله.

3.5 حلمي (2011):

تضمنت الدراسة مقالات في الشأن السوداني خلال اربعة عقود تم فيها تغير القوى السياسة وأيدولوجياتها والاوضاع السياسة بالسودان من شبة الليبرالي الى العسكري ثم الانتفاضات الشعبية التي حدثت 1964م، 1985م وتطورات جبهة الانقاذ عام 1988م بالإضافة الى سرد لبعض الجوانب المختلفة من الحياة السياسة في السودان، وتعتبر الدراسة محاولة من الكاتب في تعويض نقص المقاربات المتعلقة بمسألة الجنوب السوداني.

3.6 الفقي (2012):

أوضحت ان مشكلة جنوب السودان ارتكزت على مواريث اجتماعية وفكرية بالغة التعقيد تمثلت في أزمة الثقة بين الجنوب والشمال والتي أسهم في تعقدها ضيق النظرة التي كانت تنظر بها الحكومات السودانية المتعاقبة للمشكلة وكان نتيجة لذلك تهديد الوحدة الوطنية وحدوث الانفصال وظهور دولة جنوب السودان الوليدة.توصلت الدراسة الي انه رغم توقيع اتفاقية السلام الشاملة واتفاق تقاسم الثروة الا ان الشكوك حول اتمام تنفيذ بنودها مازال في الاذهان لذا تخلص المشكلة البحثية هنا في التساؤل ما هو اثر انفصال جنوب السودان وقيامه كدولة مستقلة على مستقبل تنفيذ اتفاق تقاسم الثروة في السودان؟

3.7 مصعب (2013):

في دراسته لأثر الاستقرار السياسي علي التنمية في الجزائر، أشار انه وفقاً لمفهوم المدرسة السلوكية فان الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي وان النظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف. استنتجت الدراسة ان عدم الاستقرار السياسي هو وجود العنف السياسي وهو سلبي في تحقيق التنمية.

3.8 زروم (2013):

هدف البحث لدراسة أثر الاستقرار السياسي علي التنمية في ماليزيا من خلال تبيان العوامل التاريخية والحضارية التي اسهمت بشكل كبير في استقرار ماليزيا سياسياً ومن ثم في تنميتها التي يشاهد أثرها اليوم في كل المجالات. نتائج الدراسة اشارت لوجود ارتباط مباشر بين الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما ان الدول المتأخرة اقتصادياً والمضطربة سياسياً لا توفر الاجواء التي تؤدي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.9 رشيد (2017):

هدفت الدراسة الي تقدير أثر العوامل الاقتصادية (الحرية الاقتصادية، إدراك الفساد، متوسط نصيب الفرد البطالة والتضخم) على مستوي الاستقرار السياسي في عينة من 90 دولة مختارة للفترة 2012–2014م. توصلت نتائج الدراسة الي ان تأثير الحرية الاقتصادية، إدراك الفساد متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي والتضخم على الاستقرار السياسي كان في حدود 0.013، 0.009، 9.9E–6، 0.027 على التوالي وهو ما يشير الي العلاقة الطردية بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة مع اختلاف قوة التأثير.

3.10 مبروك (2018):

تناولت الدراسة تجربة القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا 2009-2016م. توصلت الدراسة الي ان الوضع السياسي بماليزيا لم يكن مثالياً ولكنه كان ناجحاً بما يكفي لتجنيب البلاد الازمات والصراعات السياسية وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية مل يجعل من التجربة الماليزية نموذجاً تجدر دراسته والاستفادة من معطياته.

3.11 الشربيني (2020):

تناولت الدراسة أثر الصراع السياسي في جنوب السودان على الاستقرار ومستقبل الدولة في ظل التحديات التي تواجه الجنوب. توصلت الدراسة الي أن الصراع السياسي في جنوب السودان يحمل بعداً اثنياً ويعتبر العنف القبلي من أكثر العوامل الجذرية للصراع مما أثر سلباً على الاستقرار في الدولة كما أنه أدي إلى العواقب الاقتصادية والإنسانية الوخيمة.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في انها تقدم تحليلاً اقتصادياً واسعاً لأثر عدم الاستقرار السياسي في السودان على الموارد العامة للدولة ومن ثم أثر ذلك على الاقتصاد السوداني خلال فترة تمتد لأكثر من ثلاثون عاماً من 1989م وحتى منتصف العام 2019م.

4. جذور واسباب عدم الاستقرار السياسي في السودان 1956-2019م:

يعتبر السودان قلب افريقيا ونموذجها المصغر من حيث الصراع الدموي حول الموارد الاقتصادية والهوية والثقافات المتعددة والدين والعرق. الحروب الاهلية السودانية هي الحدث الاهم في تاريخ و اقتصاد و جغرافية البلاد و بسببها تعرضت المنطقة الي متغيرات عميقة غيرت وجهها و حياة مواطنيها بشكل غير مسبوق وقبل اشتعال فتيلها في منتصف القرن الماضي انشغل السودان بالترتيبات القانونية لخروج المستعمر في العام 1956م و بكيفية الوصول الي معادلة دستورية تحفظ للقوي السائدة مصالحها في استنزاف موارد ساحات الحرب الحالية كما خططت لها مصالح المستعمر البريطاني، فمسرح الحروب الاهلية السودانية لم يشهد سلاماً و لا استقراراً منذ الفجر الاول لاستقلال السودان السياسي في الاول من يناير 1956م(سليمان،2006 :25). وبالرجوع لأسباب الحروب الاهلية في السودان فمعظمها تمركز حول النقاط الاتية:

أ. الصراع على الموارد الاقتصادية ومنع الحريات والتوزيع الغير العادل للثروات وتقاطع مصالح الدول العظمي.

ب. دورات الصراع بين الحكم المدني الديمقراطي والعسكري الانقلابي.

ج. اشكاليات تعدد الهوية السودانية والثقافات والاديان والعادات في السودان بين شماله وشرقه وغربه وجنوبه.

د. اتساع الرقعة الجغرافية وصعوبة بسط سلطان الدولة.

جدول رقم (1): نظم الحكم في السودان خلال الفترة (1956- منتصف 2019م)

الفترة	نظام الحكم	الوضع الاقتصادي و السياسي
1956-1958	الحكم المدني الاول (الديمقراطية الاولي)	فشلت احزاب السودان بعد الاستقلال في الاتفاق على صيغة نظام الحكم والدستور ما ترتب عليه تردي الوضع الاقتصادي و تدخل الجيش قصاء الاحزاب من الحكم.
1958م - ديسمبر 1964	الحكم العسكري الأول (الانقلاب العسكري الاول / الفريق: ابراهيم	تم تأجيل صياغة دستور دائم للبلاد لتجنب نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الي برلمان منتخب. حرب الجنوب تستنزف الكثير من موارد الدولة للصرف علي المجهود الحربي و شراء الاسلحة و المعدات العسكرية.

	عبود)	
نوفمبر 1964- 1969	الحكم المدني الثاني (الديمقراطية الثانية)	عودة البرلمان والحياة الحزبية للمرة الثانية الي السودان، رفضت الاحزاب التطرق الي مسألة الدستور في المرحلة الانتقالية قبل اجراء الانتخابات العامة. استمرت الحرب الاهلية في الجنوب و كان موقف الجنوبين منقسم بين الاتحاد و الانفصال.
1969- 1985	الحكم العسكري الثاني (الانقلاب العسكري الثاني / العقيد: جعفر نميري)	تراجع في مستوي الديمقراطية المدنية نتيجة لسيادة النظام العسكري مع تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد الا ان مشكلة الحرب الاهلية في الجنوب ما زالت ترهق موارد الدولة.
ابريل 1985- 1986	المجلس العسكري الانتقالي برئاسة المشير /عبد الرحمن سوار الدهب	انتفاضة الشعب اطاحت بنظام نميري وتم تشكيل مجلس عسكري انتقالي تنتهي مهامه في غضون فترة سنة لتسليم السطلة للمدنيين .تراجع في مستوي المعيشة و ارتفاع الاسعار كان وراء انتفاضة الشعب.
1986- 1989	الحكم المدني الثالث أو (الديمقراطية الثالثة) برئاسة / الصادق المهدي	توجد تشكيلة من الاحزاب والقوي السياسية ولكن ظل الصراع وعدم توحد الرؤي السمة المشتركة. فشلت حكومة الاحزاب في توفير المعدات العسكرية للجيش للتدهور الاقتصادي و تفاقمت الحرب الاهلية في الجنوب.
1989- 10 ابريل 2019	الحكم العسكري الثالث (الانقلاب العسكري الثالث/ العميد: عمر البشير :حكومة الانقاذ الوطني)	تعطيل الدستور وحل البرلمان المنتخب وحظر الاحزاب السياسية من المشاركة في منظومة الحكم. ظهور مشكلة مثلث النزاع (حلايب، صراع الجنوب وتبعات الانفصال في 2011، التمرد المسلح في دارفور). مما فاقم من التردي الاقتصادي و تبديد موارد العامة في العمل العسكري و تفشي الفساد الاداري.
11 ابريل 2019 4 - اغسطس 2019	المجلس العسكري لانتقالي برئاسة الفريق/ عبد الفتاح البرهان	وجود احزاب سياسية عديدة في الساحة أشهرها قوي التغيير والحرية وتجمع المهنين السودانيين، تراجع في المستوي الامني وتزايد حالات التفلت والعصيان المدني. سوء الاوضاع الاقتصادية: توقف للإنتاج ، شح السيولة وتدهور العملة المحلية، عدم توفر الوقود، قطوعات الكهرباء اغلاق الجامعات و المدارس.
17 اغسطس 2019 – متوقع حتي 2022م	فترة انتقالية لمدة 3 سنوات و تشارك السلطة بين قوي التغيير و الحرية و المجلس العسكري.	التوقيع على الوثيقة الدستورية بين المجلس العسكري وقوي التغير والحرية وتكون مجلس سيادي لإدارة البلاد من 5 مدنين و5 عسكريين لفترة انتقالية 3 سنوات خلالها يتم الاعداد لانتخابات عامة للرئيس القادم، كما قاطعت الحركة الثورية (حركات الكفاح المسلح) حضور حفل توقيع الوثيقة الدستورية. وضع خطة إسعافيه لمعالجة الازمة الاقتصادية وفي مقدمتها اصلاح علاقات السودان الخارجية.

المصدر: اعداد وتجميع الباحث

الجدول رقم (1) يستعرض التطور التاريخي للنظم السياسية المدنية الديمقراطية والعسكرية الانقلابية التي حكمت السودان خلال الفترات الزمنية المختلفة منذ استقلال السودان في العام 1956م وحتى منتصف العام 2019م، كما يقدم ملخصاً مختصراً لأهم سمات الوضع السياسي والاقتصادي لكل فترة و يلاحظ انه خلال الفترة (1956- منتصف 2019م) أي خلال 62 عاماً لم يتمتع السودان بالحكم المدني الديمقراطي الا بعشرة سنوات فقط بينما هيمن الحكم العسكري نتيجة للانقلابات العسكرية لأكثر من 52 عاماً و كان نصيب فترات المجالس العسكرية الانتقالية لم تتجاوز العامين حتي منتصف العام 2019م.

5. اداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1989- منتصف 2019م):

بالرجوع لتاريخ السودان السياسي خلال الفترة (1989- منتصف 2019) يعتبر انفصال جنوب السودان عن شماله في 2011م الحدث السياسي الاهم بالإضافة لسقوط نظام الانقاذ في 11 ابريل 2019م، هذه الاحداث القت بظلالها على الاقتصاد السوداني بصورة عامة وعلى الموارد العامة على وجه الخصوص.

5.1 تحليل مؤشرات الاقتصاد السوداني خلال الفترة (1989- منتصف 2019م):

أصبح التحليل الاقتصادي في السودان يقسم الي ما قبل الانفصال 2010م وما بعد الانفصال 2011م.

جدول رقم (2): مؤشرات الاقتصاد السوداني قبل انفصال الجنوب (1989-2010م)

العام	معدل نمو الناتج المحلي	عجز الميزان التجاري(مليون$)	معدل تغير الميزان التجاري	الدين الخارجي للناتج المحلي	معدل التضخم	الصرف جنيه/دولار
1989	8.9	(381.8)	-	39	43.0	0.006
1990	5.5	(646.7)	69.3	42	65.9	0.0045
1991	7.5	(942.1)	45.6	34	66.7	0.0143
1992	6.6	(668.8)	(29.1)	40.1	107.5	0.135
1993	4.6	(527.6)	(21.1)	46	115.9	0.233
1994	1.0	(559.9)	6.1	47	104.9	0.301
1995	5.4	(629.1)	12.3	51	116.1	0.424
1996	3.8	(884.2)	40.5	44	81.3	0.855
1997	6.1	(827.7)	(6.3)	39	117.2	1.46
1998	6.0	(1136.3)	37.2	54	65.4	1.72
1999	6.0	(476.1)	(58.1)	57	29.7	2.27
2000	5.6	(440.2)	(7.5)	59	19.6	2.57
2001	6.1	(326.1)	(25.9)	56	11.0	2.57
2002	6.5	(344.7)	5.7	59	6.6	2.61
2003	8.3	(108.9)	(68.4)	57	6.9	2.61
2004	8.3	191.57	(275.9)	57	7.8	2.59
2005	5.6	(1121.7)	(685.5)	53	8.5	2.5
2006	9.9	(1448.1)	29.09	55	8.4	2.3
2007	10.9	(1156.8)	(20.1)	63.8	7.5	2.01
2008	4.6	(3441.1)	197.4	64.7	12.0	2.21
2009	6.2	(270.9)	(92.1)	58.3	14.0	2.37

2010	6.5	(2564.9)	846.8	59	13.0	2.50

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (1989–2010)

من الجدول رقم (2) يلاحظ الاتي:

أ. هنالك تراجع مستمر في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1989 – 1994) حيث انخفض من 8.9% في العام 1989 إلى 1.0% في العام 1994 بينما سجل تحسناً ملحوظاً وشبه مستقر منذ العام 1999 ويعزي ذلك الي ازدهار قطاع النفط وارتفاع انتاج البترول ليصل متوسط معدل النمو إلى 6.1 % ايضاً لتحسن الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج وبعض الإصلاحات الاقتصادية.

ب. تراوح العجز المستمر في الميزان التجاري خلال الفترة (1989–2010) ما بين 108 مليون دولار في العام 2003م و 3441 مليون دولار في العام 2008م وعلى الرغم من عدم اظهار البيانات الرسمية لقيمة واردات الاسلحة والمعدات العسكرية إلا انه يقدر انها واحدة من اسباب العجز المستمر في الميزان التجاري.

ج. يمثل الدين الخارجي عباً كبيراً على الاقتصاد السوداني فخلال الفترة (1989–2010) ارتفعت نسبة الدين الخارجي الي الناتج المحلي الاجمالي من 39% في العام 1989 الي 64% في العام 2008م وهي فوق النسبة المعيارية المتعارف عليها اقتصادياً والتي يجب ان تكون في حدود 30% من الناتج المحلي الاجمالي.

د. ظلت ظاهرة الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار تؤرق توفير متطلبات الحياة الاساسية للمواطن السوداني ولكن رغماً عن ذلك فقد ظل معدل التضخم ضمن مستواه الطبيعي (رقم احادي) خلال الفترة (2002–2007) وفيما سوي ذلك تمرجح بين 11% في العام 2001م و117% في العام 1997م.

هـ. سعر الصرف الحقيقي في السودان أعلى من قيمته خلال السنوات الأربعين الماضية فمنذ العام 1989 وحتى العام 2010، لم يحدث خفض لسعر الصرف الحقيقي إلا في عامين اثنين فقط أما خلال السنوات الأخرى فقد كان السعر أعلى من قيمته ورغماً عن ذلك هنالك استقراراً مشهوداً في سعر الصرف خلال الفترة (1999–2010) حيث استقر سعر الصرف ما بين 2.0 جنيه/دولار و2.6 جنيه/ دولار.

جدول رقم (3): مؤشرات الاقتصاد السوداني بعد انفصال الجنوب (2011– منتصف 2019م)

العام	معدل نمو الناتج المحلي	عجز الميزان التجاري(مليون$)	معدل تغير الميزان التجاري	الدين الخارجي للناتج المحلي	معدل التضخم	الصرف جنيه/دولار
2011	2.1	(2065.9)	(19.4)	57	18.0	2.88
2012	2.4	(4056.2)	96.3	61.7	35.1	4.40
2013	6.8	(3938.2)	(2.9)	70.7	37.1	5.70
2014	7.0	(3836.4)	(2.5)	52	25.7	6.04
2015	3.7	(5389.2)	40.4	51	12.6	7.50
2016	3.9	(4385.9)	(18.6)	40	30.5	15.15
2017	2.5	(4119.9)	(6.1)	45	32.4	21.6
2018	5.7	(3580.4)	(13.1)	98.9	72.9	46

منتصف 2019	3.0	(5000)	39.6	115	85	61

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2013-2018) والعرض الاقتصادي والمالي للربع الثاني (ابريل-يوليو 2019م)

من الجدول رقم (3) يلاحظ انه ترتب على عدم الاستقرار السياسي ان انفصل جنوب السودان في العام 2011م مما انعكس سلباً بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني كالاتي:

أ. انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من 6.5% في العام 2010 الي 2.1% في العام 2011 ويعزي ذلك الي انفصال جنوب السودان وتداعياته السالبة على الاقتصاد ومنذ العام 2010 خسر السودان الأغلبية العظمي للاحتياطيات النفطية وما أرتبط بها من إيرادات موازنة الدولة.

ب. استمر العجز في الميزان التجاري خلال الفترة 2011 الي 2018 ويتوقع استمراره في 2019م ويعود ذلك الي تراجع النشاط الانتاجي وارتفاع الواردات عن الصادرات ويلاحظ الاتجاه التصاعدي للعجز منذ العام 2011م نتيجة لانفصال الجنوب وفقدان الصادرات البترولية.

ج. ارتفعت نسبة الدين الي الناتج المحلي الاجمالي من 57% في العام 2011 الي 98% في العام 2018م 115% منتصف 2019م وهي فوق المستوي المعياري.

د. وفقاً لإحصاءات بنك السودان المركزي ارتفع معدل التضخم بشكل حاد من 18% في العام 2011 الي 85% في منتصف العام 2019م ويعزي ذلك الي قيام بنك المركزي منذ العام 2011 بتمويل عجز موازنة للدولة عبر طباعة نقود جديدة مما نتج عنه زيادة سريعة في النمو النقدي والي ارتفاع الأسعار وتزايد الضغوط التضخمية، ايضاً من الإجراءات الأخرى التي أسهمت في ارتفاع معدل التضخم ان تم اعتماد برنامج اقتصادي إصلاحي في يونيو 2012 بموجبه تم خفض سعر الصرف الرسمي الإسمي وفرض مزيد من الضرائب والتدريجي في الغاء دعم الوقود.

هـ. فيما يتعلق بسعر الصرف فقد استمر تدهور قيمة العملة المحلية مقابل الدولار حيث ارتفع سعر صرف الدولار من 2.8 جنيه/دولار في العام 2011 الي 61 جنيه/دولار في منتصف العام 2019. رغم اتباع الدولة للعديد من الحزم العلاجية إلا انها لم تنجح في استقرار سعر الصرف نسباً لانخفاض الصادرات وتزايد الواردات.

و. عليه من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الواردة بالجدول رقم (3) يستدل على ان عدم الاستقرار السياسي في السودان يعتبر من اهم العوامل التي اثرت سلباً على الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2011-منتصف 2019م).

أشار صندوق النقد الدولي في تقريره القطري رقم 364 لسنة 2014م، انه لم يتحقق لاقتصاد السودان التعافي من صدمة انفصال جنوب السودان منذ ثلاث سنوات، والذي أفقده ثلاثة أرباع إنتاج النفط، ونصف ايرادات المالية العامة، وثلثي قدرته على سداد المدفوعات الدولية .وبرغم التقدم في تنفيذ سياسات لمعالجة الاختلالات الناتجة عن ذلك، لا يزال التضخم مرتفعا والنمو بطيئا .وقد تعقد التصحيح الاقتصادي الكلي بسبب أوجه الضعف الهيكلي، وأعباء الدين الثقيلة، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، والعوامل السياسية المحلية والإقليمية المتقلبة (صندوق النقد الدولي، 2014: 2).

5.2 تحليل مؤشرات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1989- منتصف 2019م):

الجدول رقم (4) يستعرض اداء الموازنة العامة للدولة لفترة تتجاوز 21 سنة مع التركيز على الايرادات العامة ومقارنتها بحجم الانفاق العام وما يترتب على ذلك من فائض أو عجز مع توضيح المخصص للصرف على التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (4): مؤشرات الموازنة العامة للدولة بالمليون جنيه قبل انفصال الجنوب (1989-2010)

العام	الايرادات العامة	الانفاق العام	عجز للموازنة	الانفاق على التنمية القومية	(الانفاق علي التنمية/ الانفاق العام)%
1989	14.7	17.3	(2.6)	2.2	6.8
1990	16.2	18.3	(2.1)	2.4	14.8
1991	20.5	54.2	(33.7)	3.07	14.9
1992	83.5	113.5	(30)	17	20.3
1993	131.1	144.8	(13.7)	25.4	17.5
1994	285	348	(63)	37	10.6
1995	207	216	(9)	14	6.4
1996	698	908	(210)	78	8.5
1997	1086	1304	(218)	60	4.6
1998	1592	1755	(163)	180	10.2
1999	2052	2270	(218)	295	12.9
2000	3340	3522	(182)	397	11.2
2001	3652	3902	(250)	474	12.1
2002	4722	5178	(456)	1408	27.1
2003	7036	7362	(326)	1729	23.4
2004	10239	11038	(799)	3103	28.1
2005	12184	13847	(1663)	3412	24.6
2006	15075	18253	(3178)	3540	19.3
2007	17941	20450	(2509)	4985	24.3
2008	24708	25986	(1278)	3261	12.5
2009	20045.6	24941.1	(4895.5)	3915.2	15.6
2010	20737.9	28324	(7586.1)	4161.9	14.6

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للأعوام (1989-2010)

من جدول رقم (4) يلاحظ الاتي:

أ. تواجه موازنة السودان عجزاً دائماً منذ عام 1989 ولم تحقق فائضاً حتي العام 2018م. ففي سنوات الاقتصاد النفطي (1999-2010) أصبحت العائدات النفطية المصدر الأساسي للإيرادات العامة وأسهمت بأكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة وعند انفصال جنوب السودان العام 2011 تراجعت نسبة العائدات

النفطية إلى إجمالي الإيرادات من 59% عام 2011 إلى 16% عام 2012م. ولم تستطع الإيرادات الضريبية رغم ارتفاعها وغيرها من الإيرادات غير النفطية أن تعوض هذه الصدمة القوية الناجمة عن تراجع العائدات النفطية حيث انخفضت اجمالي الإيرادات العامة بمعدل 2.6% حيث نشأ عجز ضخم في الموازنة بلغ 7586.1 مليون جنيه في العام 2010.

ب. يعتبر السودان من الدول النامية التي تعاني من انخفاض النسب المخصصة للصرف على التنمية من اجمالي الايرادات العامة فخلال الفترة (1989–2010) تراوحت النسبة ما بين 4% في العام 1997م الي 24.6% في العام 2010م.

جدول رقم (5): مؤشرات الموازنة العامة بعد انفصال الجنوب بالمليون جنيه (2011– منتصف 2019م)

العام	اجمالي الايرادات العامة	اجمالي الانفاق العام	العجز الكلي للموازنة	الانفاق على التنمية القومية	الصرف علي التنمية/ الانفاق العام%
2011	22766.9	32193	(9426.1)	3333.4	10.3
2012	22168.1	29821.5	(7653.4)	3337.0	11.2
2013	34311.5	40768	(6456.5)	3932.7	9.6
2014	51227.7	55654	(4425)	4831.2	8.7
2015	54499.7	61476	(6976)	6012.0	9.8
2016	57864.6	69099.6	(11234.9)	6587.7	9.3
2017	77054	91368	(14.314)	5549	6.1
2018	124946	162792	(37846)	7262	4.5
*منتصف 2019	149935	195350.4	(45415.4)	5997.4	4.0

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2011–2018) والعرض الاقتصادي والمالي للربع الثاني (ابريل–يوليو 2019م)

تعرض السودان خلال العقود الثلاث الماضية للعديد من الاختلالات تمثلت في الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، والعبء المتزايد للديون الخارجية، بالإضافة لما تواجهه الدولة من تحديات الانفصال الذي حدث في عام 2011م ونتيجة لتلك الاختلالات ارتفعت معدلات التضخم، وانخفضت أسعار الصرف بصورة واضحة، وارتفع عجز الموازنة وتدهور موقف الميزان الخارجي (جميل ،2013: 9).

من الجدول رقم (5) يلاحظ الاتي:

أ. على الرغم تنامي الايرادات العامة للدولة خلال الفترة (2011–2018) بمعدل 448% فقد ارتفع عجز الموازنة من 9426.1 مليون جنيه في العام 2011م الي 37846 مليون جنيه في العام 2018م.

ب. تأثر الانفاق على التنمية بعجز الموازنة حيث انخفضت النسبة المخصصة من الايرادات العامة للإنفاق التنموي من 11.2% في العام 2012م الي ادني مستوياتها حوالي 4.5% في العام 2018م ويتوقع ان يستمر انخفاضها في العام 2019 لعدم استحداث مصادر إيراديه اخري.

ج. ايضاً يعتبر انفصال الجنوب في 2011 وظهور بوادر انتفاضة الشعب على نظام حكومة الانقاذ بنهاية العام 2018م نتيجة لتردي الاوضاع الاقتصادية من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في السودان. مما نتج عنه

انفجار ثورة 11 ابريل 2019م وازالة النظام من اهم العوامل التي اثرت على الموارد العامة للدولة لسوء ادارتها وإنفاقها لقمع الاحتجاجات وفرض السيطرة الامنية والعسكرية.

5.3 تحليل مؤشرات الإنفاق العسكري السوداني خلال الفترة (1989-2019)

بيانات النفقات العسكرية تشمل جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة ووزارة الدفاع وتشمل هذه النفقات الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك المعاشات التقاعدية للأفراد العسكريين والخدمات الاجتماعية للموظفين؛ التشغيل والصيانة؛ البحث والتطوير العسكري؛ والصرف على المجهود الحربي والعمليات العسكرية ويُستثنى من ذلك الدفاع المدني والنفقات الجارية للأنشطة العسكرية السابقة، مثل مزايا المحاربين القدامى، والتسريح، والتحويل، وتدمير الأسلحة.

جدول رقم (6): مؤشرات الانفاق العسكري السوداني (1989-2010م)

العام	الإنفاق العسكري بالمليون دولار	الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1989	369	3.55
1990	1178	4.81
1991	1366	4.99
1992	184	4.39
1993	258	4.92
1994	226	3.90
1995	139	1.67
1996	106	1.27
1997	98	0.95
1998	260	2.38
1999	430	4.01
2000	587	4.79
2001	388	2.94
2002	485	3.27

2003	398	2.26
2004	1241	5.78
2005	1165	4.39
2006	1648	4.60
2007	2427	5.29
2008	3228	5.92
2009	3180	5.98
2010	3049	5.71

المصدر: أطلس بيانات العالم -السودان -الدفاع الوطني للأعوام (1989-2010)

من الجدول رقم (6) يلاحظ الاتي:

أ. تراوح الانفاق العسكري خلال الفترة 1989–2010 ما بين 98 مليون دولار في العام 1997 و3180 مليون دولار في العام 2009 وظل يتجاوز 3000 مليون دولار منذ العام 2008 وحتى العام 2010م.

ب. مؤشر الانفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراوح بين 0.95% في العام 1997م و5.98% في العام 2009م وظل المؤشر يتجاوز نسبة 5.0% منذ مطلع العام 2007م وحتى العام 2010م وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمؤشرات الاقتصاد السوداني الضعيفة خلال الفترة 2007م–2010م وهو ما يشير الي ان الصرف العسكري وعلي المجهود الحربي ظل خصماً على الموارد العامة للدولة وعلى التنمية الاقتصادية ورغماً عن ذلك فقد افصل جنوب السودان عن شماله في العام 2011م في دلالة واضحة الي ان الانفاق العسكري لم يؤدي الي الاستقرار السياسي و الاقتصادي للبلاد بل كان عنصراً سالباً علي الاقتصاد السوداني.

جدول رقم (7): مؤشرات الانفاق العسكري السوداني (2011–2019م)

العام	الإنفاق العسكري السوداني بالمليون دولار	الإنفاق العسكري السوداني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
2011	2681	2.62
2012	2457	2.14
2013	2413	5.35
2014	2269	2.84
2015	2280	2.66

2016	2749	2.65
2017	4383	3.51
2018	1048	1.78
2019	722	1.65

المصدر: أطلس بيانات العالم -السودان -الدفاع الوطني للأعوام (2011-2019)

من الجدول رقم (7) يلاحظ الاتي:

أ. هنالك تراجعاً ملحوظاً في الانفاق العسكري فقد انخفض من 3049 مليون دولار في العام 2010م وظل يتراوح بين 2269 مليون دولار و2749 مليون دولار خلال الفترة 2011م–2016م ليرتفع بصورة حاد الي 4383 مليون دولار وهي الفترة التي شهدت تصعيداً في العمليات العسكرية في منطقة دارفور بغرب السودان نتيجة لظهور التمرد المسلح في المنطقة بسبب الإهمال وتراجع التنمية الاقتصادية، عموماً فقد تراجع الانفاق العسكري خلال العامين 2018م 2019م حوالي 1048 مليون دولار و 722 مليون دولار علي التوالي و هي السنوات التي شهدت ثورة 13 ديسمبر 2018م و التي انتهت بسقوط نظام الإنقاذ في ابريل 2019م و في 17 يوليو 2019م وقع قيادات الجيش اتفاقاً سياسياً مع (قوي الحرية و التغيير التي قادت الثورة) الامر الذي ادي لانحسار الانفاق العسكري و الحربي لذلك سجل ادني مستوياته في العام 2019م.

ب. نتيجة لتوقف حرب الجنوب في العام 2011م التي كانت سبباً مباشراً في توسع الدولة في الانفاق العسكري فقد تراجعت نسبة الانفاق العسكري الي الناتج المحلي الإجمالي من 2.62% في العام 2011م الي 1.65% في العام 2019م.

6. النتائج والتوصيات:

6.1 النتائج:

من خلال تحليل المسار السياسي والاقتصادي للسودان خلال الفترة 1989 وحتى منتصف العام 2019م توصلت الدراسة الي النتائج الاتية:

أ. ان الاستقرار السياسي لا يأتي بفرض القوة العسكرية والأمنية ولا بمزيد من الإجراءات الردعية وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافيه، فالعنف السياسي يتسبب في المزيد من عدم الاستقرار السياسي.

ب. عدم الاستقرار السياسي في السودان أثر سلباً على الاستخدام الامثل والفاعل للموارد العامة للدولة ويتضح ذلك من خلال تراجع مؤشرات الموازنة العامة فقد أصبح عجزها سمة مزمنة ومتفاقمة حيث كشفت ميزانية العام 2018 عن وجود عجز كبير يقدر بنحو 37 مليار جنيه سوداني (ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي) ويعزي ذلك للقيمة المنخفضة للجنيه السوداني التي كانت تساوي 46 جنيهاً للدولار الامريكي.

ج. اتبع السودان سياسات مالية توسعية قبل الانفصال بينما حافظ على نظام سعر صرف ثابت، نتيجة لذلك لم تنجح الموارد النفطية في بناء غطاء مالي او احتياطيات نقد أجنبي .لذا فان تقليص الانفاق الحكومي يستوجب تغيير في السياسات نحو الاتجاه الصحيح، وذلك بترشيد الانفاق الحكومي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والاجتماعية.

د. هنالك سوء في ادارة الموارد العامة للدولة ويتضح ذلك من ضعف المخصص منها للتنمية الاقتصادية حيث انخفضت نسبة الانفاق التنموي من 4.5% من جملة الايرادات العامة في العام 2018م الي حوالي 4% منتصف 2019م.

هـ. ايضاً مؤشرات اداء الاقتصاد السوداني تأثرت سلباً بالأوضاع السياسية خصوصاً بعد انفصال جنوب السودان في العام 2011م حيث انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وازداد عجز الميزان التجاري والارتفاع المتواصل في معدلات التضخم والتدهور المستمر والخارج عن السيطرة لسعر الصرف كما أصبح الدين الخارجي في تنامي يفوق قدرة الاقتصاد على تحمله.

و. يلاحظ تدني المؤشرات الحيوية للاقتصاد منذ العام 2017م وهي الفترة التي تشير لبداية تعمق الازمة الاقتصادية والسياسية والتي انتهت بسقوط الحكم العسكري الثالث في ابريل 2019م.

ز. على الرغم من توقف الحرب الاهلية نتيجة لانفصال الجنوب في العام 2011م وتراجع قيمة الانفاق العسكري نتيجة لذلك الانفصال الا ان مؤشرات الاقتصاد السوداني ظلت في تدهور مستمر منذ الانفصال ويعذى السبب لفقدان موارد البترول التي كانت تتحصل عليها الدولة من عمليات انتاج بترول الجنوب وتصديره حيث تراجع مؤشر الانفاق على التنمية من 10.4% في العام 2011م الي 4.0% في العام 2019م.

6.2 التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

أ. ينبغي على للسلطة التي تدير السودان خلال الفترة الانتقالية (17 اغسطس 2019–2022) ان تُولي قدراً واهتماماً كبيراً بتحسين وضع مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في السودان حتى يتم بناء اسس قوية للديمقراطية والحكم المدني الرابع بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

ب. ضرورة توجيه الموارد العامة للدولة وبصورة عادلة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي الضامن الاساسي للوصول الي الاستقرار السياسي.

ج. الاهتمام بالسياسات الكلية والتنسيق التام بينها لمعالجة الاداء السلبي لمؤشرات الاقتصاد الكلي.

د. اعطاء اولوية لتنمية للقطاع الانتاجي لتحسين معدل النمو الاقتصادي.

هـ. لا سبيل لحل الأزمة الاقتصادية إلا بحل الإشكالات السياسية والتي من أهمها عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وطغيان السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية وهو ما أدى إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة.

المراجع والمصادر:

اولاً المراجع والمصادر العربية:

1. أطلس بيانات العالم، بيانات السودان –الانفاق العسكري للأعوام (1989–2019)، متوفرة على الرابط: https://knoema.com/atlas/Sudan/Military-expenditure
2. بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للأعوام (2000–2018)، متوفرة علي الرابط : http://www.cbos.gov.sd
3. بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للأعوام (1989–1999).
4. بنك السودان المركزي، العرض الاقتصادي والمالي للربع الثاني (ابريل–يوليو 2019م)، المجلد 60، العدد 2، ص ص 6–10 .
5. الجابري، محمد عابد (1994)، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة– معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. جميل، ايدي (2013)، التحديات الاقتصادية وآثرها على التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات واللامركزية، 30–31يناير2013م، اقتصاد السودان واختلالات الانفصال، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، (الخرطوم: جامعة الخرطوم بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والبنك الدولي).
http://documents.worldbank.org/curated/en/696251468303890882/pdf/809780WP0P14390 26/4/2020 9 : pm.0Box037982600PUBLIC0.pdf
7. الحسيني، هبة سمير (2010)، القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان: دراسة لفترة حكم الرئيس البشير 1989–2005، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
8. حلمى، شعراوي (2011)، السودان في مفترق الطرق، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.
9. رشيد، عبد الله محمد (2017)، تقدير أثر العوامل الاقتصادية في مستوي الاستقرار السياسي في عينة مختارة من الدول 2012–2014م، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد الأول، العدد 28، ص ص 1–10، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
10. زرؤم، عبد الحميد محمد (2013)، أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها، *مجلة الاسلام في اسيا*، المجلد 10، العدد 2. متاح على الرابط التالي:
http://journals.iium.edu.my/jiasia/index.php/Islam/article/view/395/190
11. السرحان، حسين محمد احمد دخيل (2003)، أثر عدم الاستقرار السياسي علي مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد العام 2003م، *مجلة اهل البيت*، العدد 18، ص ص 16–44، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء.
12. سليمان، رائد نائف (2009)، الاستقرار السياسي ومؤشراته، *الحوار المتمدن الالكترونية*، العدد 2592. 30/4/2020, 12:48am.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391&r=0
13. سليمان، محمد (2006)، السودان: حروب الموارد والهوية، ط1، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم.
14. الشاهر، شاهر إسماعيل (2018)، الدولة في التحليل السياسي المقارن، ط1، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

15. الشاهر، شاهر إسماعيل (2019)، الديمقراطية والاستقرار السياسي، جريدة سفير الالكترونية. 11:14pm 27/4/2020 https://www.safirpress.net/2019/10/05

16. شبلي، سعد شكر ودوهان، حارث (2019)، التنمية والاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

17. الشربيني، سارة عبد السلام (2020)، أثر الصراع السياسي علي الاستقرار في جنوب السودان، المركز الديمقراطي العربي. 26/4/2020 9:04 pm https://democraticac.de/?p=64866

18. صالح، ناصر (2019)، عدم الاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات، المعهد المصري للدراسات، القاهرة. https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2019/09/عدم-الاستقرار-السياسي-المفهوم-والمؤشرات.pdf 26/4/2020 8:45 pm

19. الصفار، فاضل (2008)، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، ط1، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت.

20. صندوق النقد الدولي (2014)، التقرير القطري للسودان رقم 364 لسنة 2014م.

21. عبد القادر، راشو ومحمد، راتول (2017)، دور السياسة المالية في تحقيق الاستجرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة: 2001-2016، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، المجلد 7، العدد 12، ص ص 162-186، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر.

22. الفطيسي، محمد بن سعيد (2015)، مستقبل الأنظمة الخليجية في ظل المتغيرات الأمنية الداخلية: التحديات والحلول، *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، المجلد 1، العدد 21، ص ص 60-67، جامعة بابل كلية التربية الأساسية، العراق.

26/4/2020 8:59 pm.https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/scr/2014/cr14364a.pdf

23. الفقي، عبير (2012)، تداعيات انفصال جنوب السودان على اتفاق تقاسم الثروة بين شمال وجنوب السودان، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، معهد البحوث والد راسات الافريقية، جامعة القاهرة.

24. فوكة، سيفان (2008)، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم القانونية، كلية العلوم القانونية والادارية، جامعة حسيبة بن بو على الشلف، الجزائر.

25. مبروك، هدير نبيل محمد (2018)، القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة 2009-2016م، المركز الديمقراطي العربي. 26/4/2020 8:21 pm https://democraticac.de/?p=34241

26. محفوظ، محمد (2006)، في معنى الاستقرار السياسي، *صحيفة الرياض*، العدد 13819، 25 أبريل 2006.

27. مصعب، شنين (2013)، أثر الاستقرار السياسي على التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

28. المعهد الديمقراطي الوطني (2006)، كيف يعمل النائب، هولندا. https://www.ndi.org/sites/default/files/2369_ye_manual_arapdf_09122008.pdf

29. معوض، جلال (1983)، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها، *مجلة العلوم الاجتماعية*، المجلد1، العدد1، جامعة الكويت.. 30/4/2020, 1:09am. http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss/homear.aspx?id=8&Root=yes&authid=843#

30.ناجي، غزو محمد عبد القادر (2008)، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، *مجلة الحوار المتمدن الالكترونية*، العدد 2189. 18/8/2020 5:58 pm متوفر علي الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635&r=0

ثانياً المراجع والمصادر الإنجليزية:

31. Collins, O. (2008). A History of Modern Sudan. Cambridge University Press،2008, Pp360. ISBN 978-0-52-85820-5. Review by: Leonardi, Cherry. (2010). *The Journal of Modern African Studies*,*48*(3), pp. 517-519. https://www.jstor.org/stable/40864770 Accessed on 30/4/2020, Accessed on 30/4/2020 12:32 am

32. Daniel L. and Jerrold D. (1999). The Enigma of political stability in the Persian Gulf Monarchies, *Middle East Review of International Affairs*, *3*(3), pp.20-37. Corpus ID: 54068162.
https://pdfs.semanticscholar.org/3f86/da08b7e2a943f44d6d5ea576d2f592c6ca89.pd
Accessed f?_ga=2.167906145.1305222157.1588234027-1253117051.1585964412
on 30/4/2020, 12:15am.

الملاحق

ملحق رقم (1)

مؤشرات الاقتصاد السوداني قبل انفصال جنوب السودان (1989-2010م)

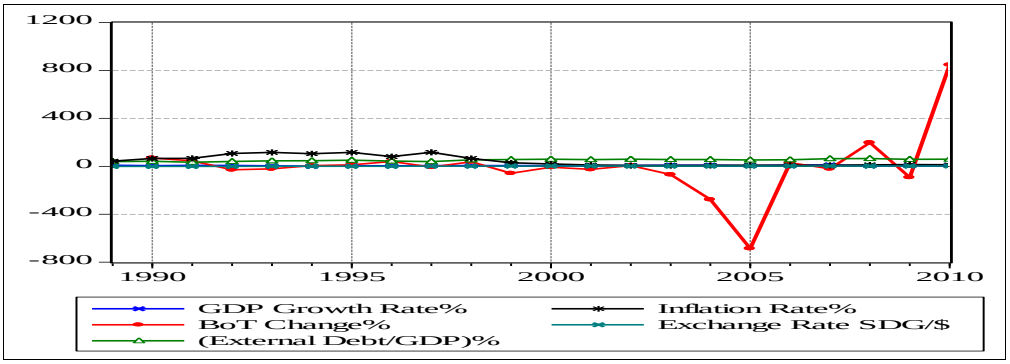

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للأعوام (1989-2010)

ملحق رقم (2)

الاتجاه العام لمؤشرات الموازنة العامة للدولة قبل انفصال جنوب السودان (1989-2010م)

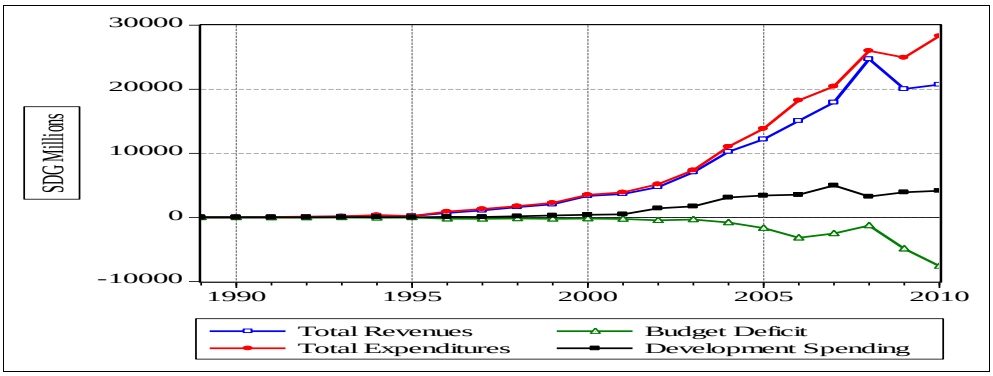

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للأعوام (1989-2010)

ملحق رقم (3)

الاتجاه العام للإنفاق العسكري السوداني بالمليون دولار (1989-2010م)

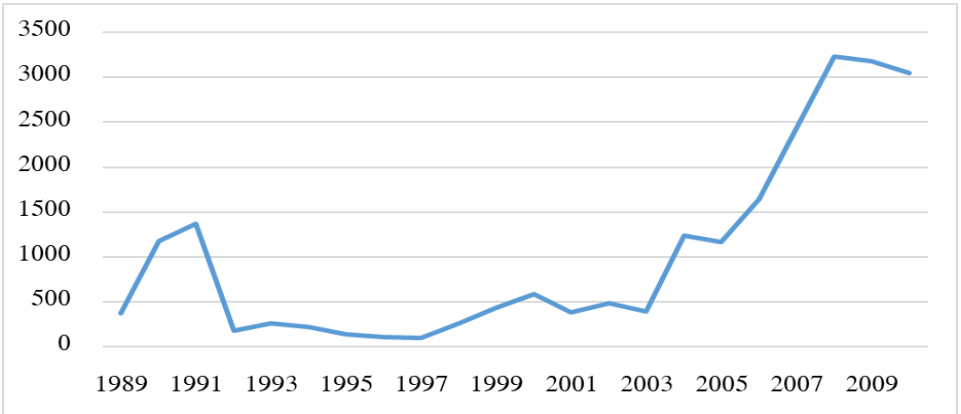

المصدر: أطلس بيانات العالم -السودان -الدفاع الوطني للأعوام (1989-2010)

ملحق رقم (4)

الإنفاق العسكري السوداني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1989-2010)

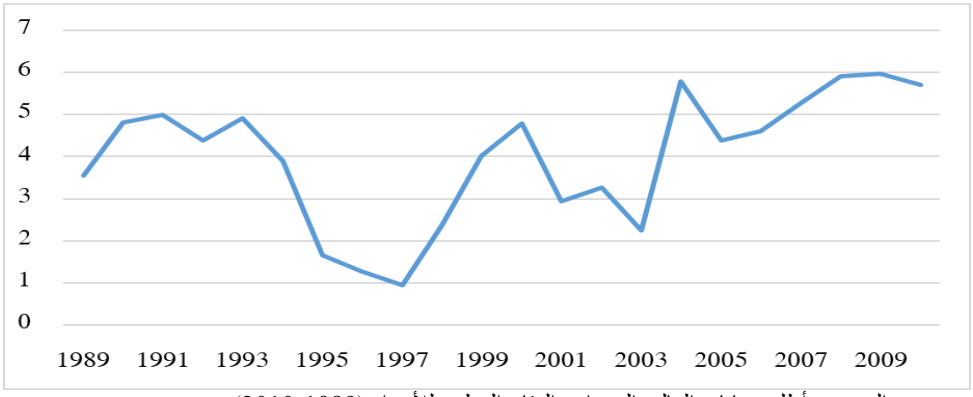

المصدر: أطلس بيانات العالم -السودان -الدفاع الوطني للأعوام (1989-2010)

ملحق رقم (5)

الاتجاه العام للإنفاق العسكري السوداني بالمليون دولار (2011-2019م)

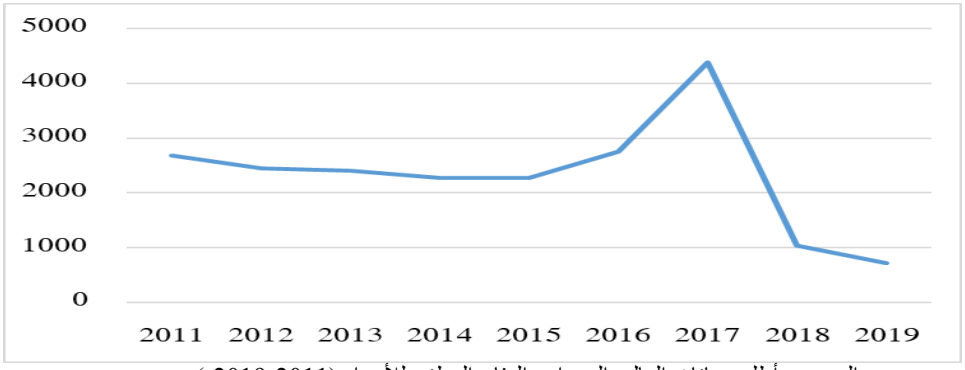

المصدر: أطلس بيانات العالم -السودان -الدفاع الوطني للأعوام (2011-2019م)

ملحق رقم (6)

الإنفاق العسكري السوداني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2011-2019م)

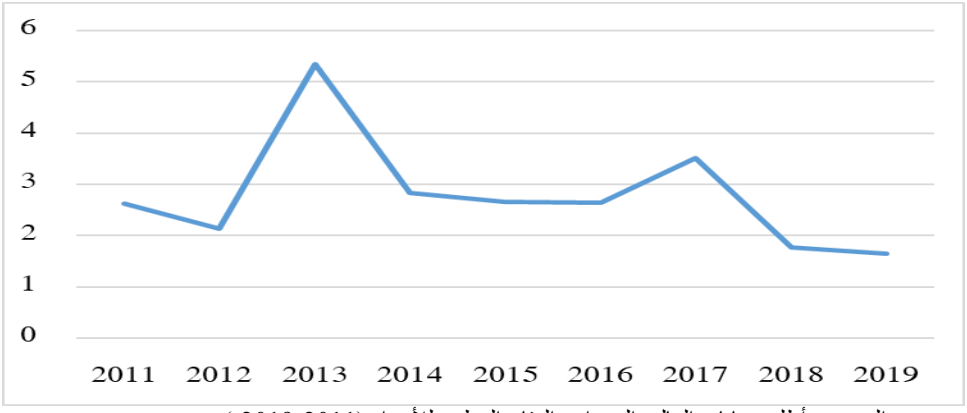

المصدر: أطلس بيانات العالم -السودان -الدفاع الوطني للأعوام (2011-2019م)